إشكالية توجيه البحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة

د. فرج شعبان، جامعة أكلي محند الحاج البويرة.
د. مداحي محمد، جامعة أكلي محند الحاج البويرة.

ملخص :

إن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، وذلك لاعتبارات خاصة بالجامعة في جميع مراحلها المختلفة، حيث تعتبر الجامعات نوعاً من الاستثمار الاقتصادي الصحيح، ولقد تطور دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ إنشاءها، ومن هنا كان من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيقها هو:

إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياةً أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج أن هناك ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في هذا المجال.

Abstract:

Talking about the roles of universities in economic development is not an easy issue owing to private considerations at all its different aspects as they are considered a type of investment in the strict meaning of the word.

Contemporarily, the role of universities in economic development has developed to greater extent than it was when these universities were established .At this juncture , one of the most important aims of this research was highlight the university role in serving the community so that it may lad a beater life and achieve a higher level of income through the available outputs in addition the research tried to specify the obstacles hindering universities participation in economic development . The research came to the conclusion that there was some noticeable weakness in the role of universities in this field.

مقدمة

تعد الجامعة والتشكيلات العلمية والتربوية والبحثية التابعة لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع وتوجيهه نحو التطور والرقي واللحاق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم لكي يواكب هذا المجتمع تلك التطورات ويتعامل معها ويستجيب لإفرازاتها ومعطياتها في جوانب الحياة المختلفة وبالتالي يستثمرها في عملية البناء والتنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف الميادين.

إن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، وذلك لاعتبارات خاصة بالجامعة في جميع مراحلها المختلفة، حيث تعتبر الجامعات نوعاً من الاستثمار الاقتصادي الصحيح، ولقد تطور دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ إنشاءها، ومن هنا كان من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيها هو: إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياةً أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج أن هناك ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في هذا المجال.

تحتاج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة التي تشهد تحولاً كبيراً في درجة التنويع الاقتصادي والنمو المطرد السريع إلى رأس مال بشري يقود عمليات التنمية، ذلك أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية، أي أن قطاعات التنمية الاقتصادية تحتاج إلى المهندسين والتقنيين والفنيين الذين لديهم الإعداد اللازم المطلوب من التعليم والتدريب والخبرة في مختلف مجالات التنمية.

مشكلة البحث: تحتاج الجامعات إلى تخطيط وتنظيم علمي مقنن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتكون أسوة بالجامعات في الدول المتقدمة تقنياً، فالملاحظ حالياً عند تصنيف الدول من حيث التقدم التقني نجد أن الجامعات في الدول العربية يأتي تصنيفها في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التقانات وتطبيقها، ذلك أن من ضمن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً، فالجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية الجادة التي يقوم بها المتخصصون في المجالات العلمية المختلفة.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: **فيما تتمثل الإجراءات التي يتم بموجبها توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**

أهمية البحث: إن الثورة العلمية التي يعيشها العلم اليوم تضع أمام الجامعات مشكلات جديدة تتصل بكيفية استخدام البحوث العلمية في الجامعات بصورة أفضل تكفل وفاءها بحاجات المجتمع بصورة أفضل، ولقد استطاعت الدول المتقدمة اقتصادياً التغلب على الكثير من المشكلات التي تعوق تطبيق

البحوث العلمية الجامعية على النشاطات التقنية وذلك بتفعيل العلاقة تخطيطاً وتنفيذاً بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأهمية التفاعل الإيجابي الجاد بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق النمو الشامل المنشود، لذا نجد بأنه آن الأوان حالياً لكي تولى الجامعات الأهمية القصوى لتوظيف نتائج البحث في الدراسات العليا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق تكمن أهمية البحث في الآتي:

☑ أن توضيح أهمية رسالة الجامعات في مجال البحوث العلمية التطبيقية لخدمة القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة حرص المسؤولين في الجامعات على دعم البحوث العلمية التطبيقية مادياً ومعنوياً.

☑ أن توضيح أهمية البحوث العلمية الجامعية في الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمسؤولين في مجالات النمو الاقتصادية والاجتماعية والجامعات، يسهم في وضع إستراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات.

☑ أن تحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة واقتراح أساليب للتغلب على هذه العراقيل، يسهم في مساعدة الجامعات في التغلب على المشكلات التي تعترض عملية الاستفادة من الأبحاث العلمية الجامعية في الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلي خدمة المجتمع.[1]

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها, فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخري هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.[2]

وأن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعيه وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل

على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع.[3]

أولا: مفهوم البحث العلمي: عند النظر إلى تطور مسيرة البحث العلمي نجد أن طرق البحث العلمي عبر التاريخ لم تبدأ علمية منظمة، فهي مرت بمراحل متعددة شملت مرحلة التجريب والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، والتي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة والتحليل وتفسير المعلومات والنتائج النهائية.[4]

ويعود الكثير من التقدم العلمي وتطوره لما يقدمه الباحثون من جهود، وقد عرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث).[5] .

ولقد وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات .[6]

وهناك تعريفات تشير بأن البحث العلمي عبارة عن استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية.[7]

وأن للبحوث العلمية أنواعاً مختلفة، وذلك حسب الأهداف التي يرمى إليها كل بحث علمي، ذلك أنه توجد بحوث علمية أساسية تطبيقية، وتستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات، وتؤدي نتائج هذه البحوث إلى تحسين الطرق والوسائل المستخدمة ورفع كفاءة أدائها، وهنالك بحوث تطوير وتنمية بهدف التطوير والتجديد، وبحوث الخدمات العلمية العامة لجمع المعلومات والبيانات العلمية وحفظها ووضعها في صورة صالحة للاستخدام.[8]

ثانيا: الجامعات والبحث العلمي: الجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون وطلاب الدراسات العليا ذلك أن برامج الدراسات العليا في الجامعات تتضمن دراسة مقررات دراسية بالإضافة إلى إجراء الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، فالجامعات مؤسسات علمية وثقافية، تقوم بتوفير التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق متطلبات التنمية.[9]

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.[10]

كما تعرف الجامعة أيضا بأنها "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة".[11]

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.[12]

وفى هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

وليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساس والتطبيقي، وذلك من حيث توفر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.[13]

وإن نظرة إلى إجراءات تنظيم وتنفيذ البحث العلمي في الدراسات العليا نجد أنه توجد بعض المعوقات التي تؤثر سلباً على مدى الاستفادة الجادة من الأبحاث العلمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ضمنها توجد معوقات في تنظيم الإشراف واختيار الموضوعات ومعوقات تنظيمية وفنية ومالية.

ثالثا: دور الجامعات في البحث العلمي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية وألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر،[14] فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية.[15]

وقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي:[16]

- ☑ تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.
- ☑ كرست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي وبخاصة في العلوم الطبيعية.

☑ تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.

☑ تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليما عاليا أقل صعوبة وأقصر زمنا وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.

وعلى الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من بلد لآخر، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاماً فاعلاً في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات. وقد تحدث *David,D.Henry* في كتابه (*New priorities in Research*) عن هذه الإنجازات بقوله تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة البلد:[17]

أولها : تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة، كالزراعة، والصناعة، والطب.

ثانيهما: تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة و الإبداع.

ثالثهما: الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات. وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

وانتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوربية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية.[18] ففي المناطق النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين:[19]

أولهما: تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.

ثانيهما: أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

و على الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها:[20]

- ☑ الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية.
- ☑ ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.
- ☑ الفشل في تطويع التكنولوجيا المستوردة لتلاءم حاجاتها المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع.
- ☑ الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة.

رابعا: مقترحات للتغلب على معوقات البحث العلمي: بالنسبة للمعوقات المالية ينبغي زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية خاصة المتعلقة بالجانب الصناعي وتسهيل إجراءات الصرف بما يوجد المرونة الكافية لتمويل الأبحاث وصيانة الأجهزة وتأمين المعدات وذلك بإيجاد لوائح خاصة بمراكز البحوث الجامعية.

وبالنسبة للمعوقات التنظيمية ينبغي وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقاً للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة لمعوقات أدوات البحث العلمي ينبغي إمداد المراكز بالأجهزة المتقدمة بما يساعد الباحثين على النهوض بمهامهم ووضع خطة لإمداد مراكز البحوث والكليات بالكتب والدوريات العلمية والأبحاث التي تلقى في الندوات العلمية وتخصيص جهة أو إدارة تتولى ذلك – ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية – العمل على تشجيع الأبحاث العلمية المتميزة في أوعية النشر المتخصصة والطباعة.[21]

المحور الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

أولا: الصلة بين الجامعات والقطاع الصناعي لتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي: بالرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعة والقطاع الصناعي، فقد أصبح واضحاً ضرورة وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعني الصناعة بالتطبيق التجاري للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح، والتطبيق التجاري للمعرفة الجديدة يتطلب استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بين الجامعة والصناعة.[22]

والجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت **مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات** أهمها: الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التقنية المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة، حيث إن التقدم التقني الهائل الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يحتم علينا أن نساير ونواكب هذا التقدم حتى لا نتخلف عن الركب العالمي – الحاجة إلى توجيه النشاط البحثي والعلمي نحو المجالات التطبيقية، وذلك من منطلق أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان على نتائج تلك البحوث العلمية – الحاجة إلى مساهمة الجامعات بصورة أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية الصناعية.

ومما لاشك فيه أن **تنمية العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة سوف يؤدي** إلى توفير المناخ الصحي للتطور التقني، بيد أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

وإجمالاً يمكن بلورة **الأهمية المستخلصة** من تعاون الجامعات والقطاعات التقنية من خلال مجموعة من الفوائد والمزايا التي تخدم التنمية الصناعية، وأهمها: الاستفادة العلمية من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاع الخاص، حيث الاستفادة من هذه الأبحاث والمعلومات التقنية، سوف يساعد على تحقيق عائد كبير للقطاع الخاص وبدوره ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية للدول النامية بشكل عام – توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص، وذلك من خلال تعدد وسائل المعرفة العلمية بالجامعات وسهولة نقلها للقطاع الخاص – الاستفادة القصوى من الأبحاث المنجزة بالجامعات، وإمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية، كما أن الاستفادة من تلك الأبحاث قد تفتح مجالات عمل جديدة وبالتالي تخلق فرص عمل، ومصادر جديدة للدخل، المساعدة في تقديم المشورة الفنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لإيجاد أسواق تصدير لمنتجاتها.

كما أن هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الصناعي مثل اكتسابها للسمعة العلمية المتقدمة، حيث إن إجراء الأبحاث التطبيقية الهادفة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع سيعمل على إكساب الجامعات مصداقية محلية ودولية.

ومن جهة أخرى هناك أيضاً العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على القطاع الصناعي من جراء تعاونه مع الجامعات مثل التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها، وإمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى ، وكذلك سرعة تفاعل الجامعات مع شركات القطاع الصناعي والاستجابة لكيفية تطبيق ونقل النتائج العلمية لابتكار منتج جديد أو تطوير معلومة علمية بأقل التكاليف، كما سيؤدي هذا التعاون على المدى البعيد

إلى تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة، وبالتالي تقليل النفقات وارتفاع المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التحويلية أو التسويقية.[23]

إن القطاع الصناعي يدرك أن قطاع التعليم العالي وخاصة الجامعات هي أمكن لترويج الأفكار، حيث يتم البحث عن المعرفة وإن أي فكرة أو نظرية تولد في محيط الجامعة ستكسب حياتها من مختبرات البحوث، ولكنها تتحول إلى حقيقة واقعية في السوق بواسطة التصنيع، لذا فإن الالتزام الأكاديمي هو البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها، بينما يكون الالتزام الصناعي هو تشجيع ودعم هذه المعارف الجديدة من خلال تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية وتطويرها، وإنتاج النماذج وترجمتها إلى منتجات وخدمات .

ثانيا: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية: مما لاشك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص، الأولى يتبناها رجال التعليم وتتلخص في ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها أو تنظمها الجامعات – ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية – ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم، ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث – اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال بالقطاع الخاص في المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في انشغال الجامعات بالتدريس عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي – وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات – عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي.

ومن بين الآليات الشائكة في علاقة الجامعات بالقطاعات الصناعية عدم الاتفاق على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

هذا بالإضافة إلى أن هنالك إلمام قليل وأقل منه في القطاع الصناعي بالذي يجري في الجامعات والعمل الذي يمكن أن تؤديه للقطاعات الصناعية بصورة خاصة، كما أن هنالك عدم ثقة من الجانب الصناعي بإمكانات الجامعات بالمساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها، كما أن بعض الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الصناعية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات البحثية التقنية، عدم وجود تنسيق وتعاون بين القطاعات الصناعية ومراكز البحث الجامعي، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من الخبرات والآراء والأفكار في مجال البحث العلمي التقني.

ثالثا: سبل تفعيل التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي: للتخلص من العراقيل والمعوقات التي تواجه التعاون بين مراكز البحوث الجامعية والقطاعات الصناعية ، ينبغي أن يكون هنالك برنامج إعلام واتصالات لتعزيز الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي وتأثيرها على التنمية التقنية، كما يجب أن يكون هنالك وعي وإدراك تام بأن مساهمة القطاع الصناعي أول من ينتفع بثمار هذه المساهمة .

إن عناصر الإدارة التقليدية للجامعات قد تكون مناسبة لتناول المسائل الأكاديمية، ولكنها غير مناسبة لمواكبة التعاون المطلوب بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة. ولقد آن الأوان لمراجعة هذه العناصر، وذلك بإجراءات مهمة يجب أخذها في الاعتبار لتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي، يأتي في مقدمتها تأسيس مجالس للتعاون الصناعي في مختلف المجالات الأكاديمية، تضم هذه المجالس في عضويتها أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة وممثلين للقطاع الصناعي.

وبالنسبة لدور القطاع الصناعي نجد بأن هناك بعض القلق في قطاع الصناعة من أن الدراسة والبحوث في الجامعات والكليات في الدراسات العليا ليست متوافقة دائماً مع احتياجات الصناعة الحالية، وربما المستقبلية والاتهام في هذا الإطار بالنسبة لقطاع الصناعة هو أنه لم يقم بتوضيح وجهة نظره للجامعات، إن مسؤولية إعداد مثل هذه الآراء وسط قطاع الصناعة وبحثها مع الجامعات يقع على عاتق الهيئات والمؤسسات والغرف التجارية الصناعية.

وهناك دور مشترك بين الجامعات والقطاع الصناعي يجب القيام به على أكمل وجه لكي يكون التفاعل بينهما وثيقاً ومفيداً ومثمراً، فمثلاً يجب التزام كلتا الإدارتين بتفعيل التعاون بينهما وجعله إحدى الأولويات – تمثيل القطاع الصناعي، وخاصة الشركات الكبيرة في مجالس الدراسات العليا بالجامعات

إنشاء لجان مشتركة بين الجامعات والقطاع الصناعي لمتابعة ومراجعة وتعزيز وتقويم هذا التعاون وإعطاء هذه اللجان صلاحيات تمكنها من تذليل كل الصعوبات التي تقف عائقاً في سبل تحقيق النتائج المرجوة.

ولتفعيل سبل التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي، فإننا نوجز ذلك في الآتي : العمل على زيادة التواصل بين قطاعات التعليم وقطاعات الأعمال والإنتاج حتى يتمكن رجال الأعمال من الاطلاع على المناهج التي تدرس في قطاعات التعليم والجامعات وذلك في التخصصات التي تهم رجال الأعمال، وكذلك حتى يتمكن الأساتذة بالجامعات وطلاب الدراسات العليا وقطاعات التعليم الأخرى من الاطلاع على التقنيات المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، مما يعطي الفرصة للجامعات في إمكانية تعديل مناهج الدراسة، وإضافة تخصصات مستحدثة تلاؤم متطلبات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الترابط المنشود بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية بالمجتمع – توجيه وتشجيع إعداد أبحاث الدرجات العلمية للماجستير والدكتوراه نحو الجانب التطبيقي لواقع قطاعات الأعمال والإنتاج – تبادل الخبرات والمعلومات بين الجامعات والقطاع الصناعي – وضع خطة طويلة الأجل لشكل وحجم التعاون والتفاعل بين الجامعات والقطاع الصناعي في مجال البحث العلمي – تقديم الدعم من قبل المؤسسات الإنتاجية للجامعات من خلال التعاقدات البحثية والمنح والتمويل – تشجيع وتحفيز الجامعات ومراكزها العلمية على استنباط وتنمية التقنية بحيث تتلاءم وظروف مؤسسات الإنتاج والخدمات واحتياجاتها وإمكاناتها.

ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ نقترح إنشاء لجنة فنية مشتركة تجمع ممثلين من مراكز البحوث في الجامعات ومن قطاعات الصناعة لتتولى وضع الخطط المستقبلية لتفعيل التعاون بينها وللاستفادة من الأبحاث الجامعية ووضعها موضع التطبيق العملي.

المحور الثالث: دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الوظائف الرئيسة للجامعات: تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاثة وظائف رئيسة، تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة في المشاركة في تقدم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتلخص الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة فإنها تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، ومن الواضح أن هذه الوظائف الثلاثة متصلة ببعضها ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحيث إن أي خلل في إحدى هذه الوظائف يؤثر سلباً على الوظيفتين الأخريين.[24]

ثانيا: مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع: يعرف كل من شانون *SHANON* وشونفليد *SHOEFELD* الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها "نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.[25]

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفى خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

كما يقصد أيضا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار.[26]

كما يرى حامد عمار 1996 أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلى بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع.[27]

ثالثا: أهداف الجامعة لخدمة المجتمع: يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية:

1- **أهداف معرفية** : وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .

2- **أهداف اقتصادية** : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

3- أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.[28]

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- ☑ تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- ☑ تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
- ☑ تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ☑ ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- ☑ الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلى.
- ☑ تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- ☑ إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.[29]

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم.

رابعا: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التنمية عملية ديناميكية تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة.[30]

وتعتمد التنمية على عوامل عديدة من ضمنها رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع،[31] فاحتياجات التنمية لا تنحصر في المستلزمات المادية للمشروعات، ولكنها تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة لهذه المشروعات، وذلك من منطلق أن مشروعات التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير احتياجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة.

وأن المفهوم الشامل للتنمية يؤكد على أنها العملية المجتمعة الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى التعليم الجامعي بدور متميز مهمٍ من مؤشرات التنمية لكونه أحد الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية.[32]

ويقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفتها هيئة الأمم بأنها: النمو والتغير الذي تتكامل فيه جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن كافة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ

لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية.[33]

والتنمية الحقيقية الفعالة لا تقتصر على جانب دون آخر، فهي تنمية مقصودة يعبر عنها في أدبيات التنمية بالتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، وما تتضمنه من محاور وعناصر عديدة وتشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل الكافي وإشباع الحاجات الأساسية والقدرة على العطاء والإبداع.[34]

أي أن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة، وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار المختلفة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة.[35]

والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محوراً لهما، فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى أن تتيح له التقدم، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع.[36]

وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، فإنه في مقابل ذلك نجد بأن خطط التنمية تؤثر في النظام الجامعي وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.

ويتوقف نجاح التنمية الشاملة على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من منطلق أن العنصر البشري، وما يمتلكه من طاقات خلاقة يعتبر عاملاً لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، بل هو الأساس في عملية التنمية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، وهذا ما أكدته دراسات عديدة أجريت في الدول المتقدمة صناعياً.[37]

والتربية في علاقتها بالتنمية تقوم بالدور الفعال في تنمية الموارد البشرية، وذلك بالتعليم والتدريب وإعداد القوى العاملة لتنفيذ خطط التنمية، ويعتبر التعليم العالي من أهم مؤسسات التربية ذات الأثر المباشر في إمداد سوق العمل بالخريجين المتخصصين في مختلف المجالات لدفع عملية التنمية إلى ما تصبو إليه.

لذا فإن ما تقوم به الجامعات من إجراءات القبول ومن توفير التخصصات المختلفة للطلاب. يجسد دور التربية في عمليات التنمية، وعليه فإن عدم وجود ضوابط مقننة في إجراءات القبول مبنية على متطلبات التنمية يؤدي ذلك إلى سلبيات في مخرجات التعليم العالي، وفي هذا الصدد يذكر الجلال بأن

الهدف كان واضحاً ومقبولاً من إيجاد مؤسسات التعليم العالي، إلا أن إطلاق الهدف بدون تقييد أفرز بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في الدول النامية ، وبالتالي ضعف دوره في تلبية متطلبات التنمية .[38]

ونحن في هذا العصر بكل ما يحمل من تطور مثير وتقدم مذهل يعتمد على استخدامات البحث العلمي، وفى ظل ما تحققه انتصارات التكنولوجيا لتحقيق أحلام البشرية وتذليل كل العقبات من أجل سعادة الإنسان، فلا سبيل لنا إلا الاعتماد على أنفسنا لكي نرفع مستوانا العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات، ولكي تتحقق هذه الرؤية يجب:

أولا: لابد أن يتلاقى الفكر التخطيط مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمه قضايا التنمية وقضايا البيئة.

ثانيا: إن البحث العلمي من أجل التنمية لا يأتي وليد فكر ذاتي وإنما يجب أن ينبع من حاجة المجتمع ، ولابد للجامعة أن تعمل جاهدة على أن تتبنى إستراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمه المجتمع.

ثالثا: لكي تتمكن الجامعة من القيام بدورها فلابد من خلق مجال اتصال مباشر بينها وبين المستفيد وبينها وبين المستويات الأعلى للتخطيط والبحث مثل مراكز البحوث وأجهزة الإنتاج والخدمات على مستوى إقليمها.

الخاتمة

يعتبر البحث العلمي الجامعي من ضمن أهم وظائف الجامعات، وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية، ولأبحاث برامج الدراسات العليا في الجامعات أهمية كبيرة في دعم مسيرة التنمية الشاملة، ولذا تم التوصل بأنه لكي تسهم الجامعات في النمو الاقتصادي والاجتماعي ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدراسات العليا وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.

ومما لاشك فيه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي، وتتمثل في ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاعات الصناعة، وترى الجامعات بأن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث الجامعية في الدراسات العليا وعدم قناعتهم بفائدتها لمؤسساتهم في الوقت الذي يشعر رجال الأعمال في القطاعات الصناعية بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج، هذا بالإضافة إلى عوائق ترتبط بالدعم المالي ودرج ة الثقة المتبادلة.

ولقد أسفرت **نتائج البحث** عن وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحٍ مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي، كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي، وأنه من الممكن كذلك التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة.

فقد **أصبح للجامعة الدور الكبير والمتعاظم** في ريادة وقيادة الحياة الاجتماعية مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، وأصبح هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية في حقل اختصاص الطالب فقط كونه عضو فاعل في المجتمع وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشمل جوانب كثيرة مهمة في حياة الطالب والتي أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة أن لم تكن مسؤولة عليها بصورة مباشرة.

ولقد كان دور الجامعة في ضوء الفلسفة التربوية القديمة مقتصرا على استقبال الطلبة وتزويدهم بالمعارف التي تنمي الجانب العقلي والمعرفي لديهم فقط من خلال عملية حشو منظمة ومخطط لها للمعلومات في أذهان الطلبة دون الاهتمام بالجوانب الأخرى في شخصيتهم على الرغم من أهميتها الكبيرة لخلق وبناء الشخصية المتكاملة لهم ليكونوا عناصر اجتماعية فاعلة ومؤثرة في محيطهم والوسط الذي يعيشون فيه وبالتالي في مجتمعهم.

وفي ضوء الفلسفة التربوية الحديثة بدأ الاهتمام بالطالب وعمل التربويون على جعله محورا للعملية التعليمية وأن يكون له الدور الايجابي في طرائق التدريس والتأكيد على أن يكون دور الطالب فاعلا فيها وأن يتعلم كيف يتعلم وكيف يستطيع الحصول على المعلومات عندما يحتاجها وعدم حشو ذهنه بكم هائل من المعلومات بصورة قد تؤدي به إلى عدم القدرة على استيعابها والاستفادة منها عند الحاجة.

التوصيات والاقتراحات

☑ تعاون وصلات أوثق مع الجهات التنفيذية المعنية.

☑ الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تستهدف تطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية لتحسين الجودة.

☑ المساهمة في تطبيق المواصفات القياسية على إنتاجها وتجويده حتى يكتسب من الصفات ما يؤهله للمنافسة محلياً وخارجياً.

☑ إرشاد الجامعة للمتطلبات الإقليمية والمحلية لمراعاتها عند بلورة جوانب التعاون العلمي مع الهيئات العالمية والدول الأجنبية وعند استقدام الخبراء الأجانب.

☑ إنشاء وحدات لتسويق نتائج البحوث وإقامة ودعم الجمعيات العلمية ومتاحف العلوم ومعرض لنشاط الابتكار والاختراع.

الإحالات:

[1]– إبراهيم عبد الرافع السماد وني، سهام ياسين أحمد : "**تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع**"، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع127 ،الجزء أول، أكتوبر، سنة 2005، ص:17 .

[2]– عبد الرحمن العيسوي: "**تطوير التعليم الجامعي العربي**"، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ن ص: 10 .

[3]– محمد منير مرسي: "**التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته**"، القاهرة، دار النهضة المصرية، سنة 1977، ص: 24.

[4]– زويلف مهدي؛ الطروانة تحسين: "**منهجية البحث العلمي**"، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة 1998م. ص ص:23–25.

[5]– زويلف مهدي؛ الطروانة تحسين: "**المرجع السابق**"، ص:245.

[6]– بدر أحمد: "**أصول البحث العلمي ومناهجه**"، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة 1982م ص:20.

[7]– زيدان محمد مصطفى؛ شعث صالح مضيوف: "**مناهج البحث في علم النفس والتربية**"، دار المجمع العلمي، جدة، د . ت، ص:17.

[8]– طلبة مصطفى كمال: "**البحث العلمي في خدمة المجتمع**"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، المنعقد بجامعة القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، سنة 1973م، ص ص: 150 – 151.

[9]– الخطيب محمد شحات: "**التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية**"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1416هـ. ص ص: 3–4.

[10]– **مليجان معيض الثبيتى:** "الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلية، **المجلة التربوية، الكويتظ، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ع 54، سنة 2000، ص: 214 .**

[11]– محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: "**تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر دراسة مقارنة**"، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "**الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل**" جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 31 / 10 –11/2 1995، ص: 149 .

[12]– أحمد أبو ملحم :" **أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار**"، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي ع98، سنة 1999 ، ص: 21 .

[13]– الدباسي عبد الرحمن إبراهيم: "**مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية**"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1998م ص: 9.

[14]– الخالدي مجدي: "**مؤتمر إستراتيجية التنمية في فلسطين**، مجلة قضايا، عدد 1، سنة 2001، ص ص: 289–311.

[15]– الخطيب عامر يوسف: "**نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة**"، دراسة حالة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 10، مصر، سنة 1989، ص ص:11– 12.

[16]– ا الدرة عبد الباري: "**نوعية التعليم العالي في الوطن العربي**"، المجلد 13، عدد 157، أكتوبر، عمان، سنة 1988، ص ص: 11.

[17]– رحمة أنطوان: "**كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 3، بيروت، سنة 2000، ص ص: 33 –36.

[18]– زحلان أنطوان: "**العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**"، بيروت، سنة 1980، ص ص: 28 – 40.

[19]– زروقي نعيمة حسن: "**الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي**"، مجلة آفاق عربية، السنة 18، عدد 12، سنة 1993، ص:45.

[20]– ا زكريا جاسم محمد: "**آفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي**"، دمشق، سنة 2004، ص: 55.

[21]– الدباسي عبد الرحمن إبراهيم: "**مرجع سابق**"، ص ص: 220 – 227.

[22]– سعيد سيد أحمد محمد: "**تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الخاص**"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الرياض، سنة 1998م، ص: 526.

[23]– إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية: "**تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاعات الأخرى (القطاع الخاص)**"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1998م، ص ص: 574 – 583.

[24]– شبانه زكي محمود: "**دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة ، اتحاد الجامعات العربية، سنة 1973م. ص ص: 34 – 36.

[25] *–shannon .T,J & shoenfeld ,C.Auniversity Extension the center of Applied Research in Education , New yourk 1965 p3 .*

[26]– عبد الفتاح إبراهيم تركى: "**مستقبل الجامعات العربية بين** قصور **واقعها وتحديات الثورة العلمية**"، جدل البني والوظائف، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "أفاق مستقبلية " القاهرة رابطة التربية الحديثة، مجلد أول، سنة 1990، ص:135 .

[27]– حامد عمار: "**دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة**"، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة 1996

[28]– عبد السلام عبد الغفار: "**دعوة لتطوير التعليم الجامعي**"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب، سنة 1993، ص:14.

[29]– إيناس عبد المجيد حسن: "**تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها** " دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، سنة 1995، ص ص: 521،522.

[30]– الجوهري محمد: "**علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**"، دار المعارف، القاهرة، سنة 1978م، ص: 01 .

[31]– الحبيب فائز إبراهيم: "**نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1985م، ص: 158.

[32]– عبد الجواد نور الدين، متولي مصطفى محمد: "**واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها**"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1415هـ ص:74.

[33]– شبانه زكي محمود: "**دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية، سنة 1973م، ص:27.

[34]– الجلال عبد العزيز: "**التربية والتنمية**"، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، سنة 1985م، ص: 5.

[35]– الحقيل سليمان عبد الرحمن: "**سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**"، أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، 1404هـ ص ص: 57–58.

[36]– الحقيل سليمان عبد الرحمن: "**المرجع السابق**"، ص ص: 42– 52.

[37]– الحبيب مصدق جميل: "**التعليم والتنمية الاقتصادية**"، بغداد، 1981م، ص: 15.

[38]– الجلال ، عبد العزيز: "**مرجع سابق**"، ص:191.